

معناه و سماه سيبويه بالتسميتين : و عند علماء التصريف : هو إلحاقياء مشددة بآخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها . المنسوب : هو الاسم الملحق بآخره ياء النسب . المنسوب إليه : هو الاسم المجرد من تلك الياء فيصرى منسوب ومصر منسوب إليه . فائدته ، تغييرات النسب يحدث في المنسوب إليه بسبب النسب تغييرات ثلاثة : الأولى : تغيير يتعلق بلفظه وهذا النوع قسمان : ١- تغيير لفظي عام : يعني لا بد منه في كل منسوب إليه وهو إلحاقياء مشددة بآخره وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها . إما حذف حرف ، كتابة التأنيث وباء فعلية وواو فعلية وإما تغيير حركة كفتح عين الثلاثي المكسورة ، وإما حذف الكلمة كما في المركبات وإنما تغيير حرف بحرف ، وإنما غير ذلك ما سيمر بك مفصلا في هذا الكتاب وهذا النوع من التغيير هو كل ما يعنيك في باب النسب . الثاني : من التغييرات التي يحدثها النسب في المنسوب إليه تغيير معنوي وهو صيرورته اسم المنسوب . الثالث : تغيير يتعلق بحكمه ، وهو معاملته معاملة الصفات في رفعه الظاهر والمضمر باطراد . وذلك لأن المنسوب يدل على ذات مبهمة موضوعة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد من الياء ، فيكون كسائر الصفات من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، فإنها كانها تدل على ذات مبهمة موضوعة بصفة معينة ومن أجل ذلك يحتاج إلى ما يخصص تلك الذات إما بضميرها أو بمتعلقها نحو مررت برجل مصرى أو مصرى أبوه فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفي الثاني متعلقه مثل سائر الصفات ولا يعمل في المفعول به ، لأنه بمعنى اللازم ، إذ معناه منسوب أو منتب والمرفوع على التقدير الأول نائب فاعل وعلى الثاني فاعل . ويعمل في الطرف لأنه يكتفى برائحة الفعل ، أنا مصرى أبدا . تفصيل التغييرات الخاصة حذف تاء التأنيث من المنسوب إليه .. إذا كان المنسوب إليه مختوما بتأء التأنيث . وجوب حذفها عند النسب سواء أكان ذو التاء علمًا كمكمة والكاففة ، أم غير علم كالغرفة والصفرة وسواء أكان مؤنثا حقيقيا كفاطمة أم غير حقيقي كحمزة وطلحة . فإذا نسبت إلى الأسماء المذكورة قلت : مكي وكوفي وغير في وفاطمي و حمزى و طليحي : حذفت تاء التأنيث وألحقت ياء النسب بالمنسوب إليه وكسرت ما قبلها : وإنما حذفت تاء التأنيث - حذرا من اجتماع التاء بين - إحداهما قبل الياء والأخرى بعدها لو لم تحذفها ، ونسبت إلى المختوم بها مؤنثا ، إذ كنت تقول : امرأة كوفية . وإطرد حذفها من المذكر طردا للباب . يحذف للنسب علامات التقى وجمع التصحیح إذا كان المنسوب إليه مثنى أو جمع مذكر سالما فإن كانا غير علمين ردا إلى الواحد ومثل ذلك جمع المؤنث فتقول مسلمي في النسب إلى مسلمان ومسلمين ومسلمات ، وأما إن نسبت إلى هذه الأصناف بعد أن جعلتها أعلاما ، فإن كنت قد أعرتها بالحروف كما كانت قبل التسمية على سبيل الحکایة وجب حذف علاماتها الألف والياء والنون في المثنى والواو والياء والنون والألف والتاء في جمع التصحیح ، فإذا نسبت إلى زيدان وزيدین وزیدون وزیدین أعلاما معربة بالحروف ، محمد بن ، محمداني ، محمد بنی ، محمد بنی . وإذا أعرب الجمع المؤنث إعراب مala ينصرف حذفت تاء فقط لأنها للتأنيث ، كما سيجيء في بحث المختوم بالألف . فتح ثانية المكسور ، نَمَرِي دولي ، وسبب هذا التغيير ، الثقلاء ، من الياء والكسرة على بنية الثلاثي المجرد المبني على الخفة ، إذا نسبوا إليه دون تغيير ، إذ في نحو إيلي لم يخاص حرف . وفي غيره ، لم يخلص سوى الحرف الأول فتخلصوا من هذا بفتح العين . وأما إذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف فلا يستنكر فيها تتابع الامثال الثقلاء . لأنها حينئذ لم تكن مبنية على الخفة ، الرباعي الذي سكن ثانية وكسر ثالثة ، فيه يجوز فيه فتح ثلاثة المكسور ، لأن الساكن كاليمت المعدوم فصار كأنه ثلاثة ، فتقول في تطلب ، ومسجد ، وزبرج : تغلى ومسجدى وزير جي بفتح الثالث في الجميع ، والقول الأول لأنه لم يسمع من العرب الفتح إلا في تغلى فهو عند القوم شاذ وعند المفرد قياس . و من كسر الفاء إتباعاً لعين الحلقية في نحو خذ وصعق ، قال في المنسوب خذى و صعنى بفتح الفاء فيما ، لأن العين لما فتحت عند النسب للاقاعدة المذكورة ، لم يبق سبب لكسر الفاء فترجع إلى حركتها الأولى . المنسوب إليه المنتهي بباء مشددة إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة : فإذاً أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف أو بأكثر من ذلك وكل صنف حكم خاص به عند النسب إليه . المسبوقة بحرف واحد نحو حى وطى ولى . تقول في النسب إلى المنتهي بها حبوى وطَّوَرِي ولووى : تفتح الياء الأولى ثم إن كان أصلها ياء بقىت كما في الكلمة الأولى ، وإن كان أصلها الواو رجعت بمجرد أن فتحت إلى الواوية كالكلمتين الباقيتين - لأنها لم تكن قد قلبت ياء إلا لسكونها فلما تحركت زال السبب فترجع إلى أصلها ، وأما الياء الثانية فإنها تقلب ألفاً لتحركتها وافتتاح ما قبلها م الواوا . لأن ما قبل ياء النسب يجب أن يكون مكسوراً كما هو مقرر ، والألف لا تقلب الحركة فقلبوها الواوا لهذا . إذ كان يجتمع أربع يادات في آخر الاسم الثلاثي مع كسر ما قبل ياء النسب ، والآخر محل التخفيف وصفوة القول : أن الياء الأخيرة في هذا الصنف تقلب الواوا دائماً وأما الأولى فهي التي تارة تبقى ياء إن كان أصلها الياء وتارة ترجع الواوا إن كان أصلها الواو ، وذلك يكون بالرجوع إلى نظائرها في الاشتقاء أو إلى أفعالها أو نحو ذلك . الياء المشددة المسبوقة بحرفين وأما إذا كاد المنسوب إليه منتها بباء مشددة مسبوقة بحرفين نحو : أمية ، وعلى ، وتحية ، وغيني فإنك

© تم تلخيص النص بواسطة موقع لخالي

تقول في النسب إليه : أموى ، علوى تحوى ، فنوى . أولاً : تمحض تاء التأنيث ان وجدت كما هي أمية وتحية كما هو عام في باب النسب . ثانياً : تمحض الباء الأولى الساكنة وكانت أولى لسكنونها ، لأن الساكن كالميّت المعدوم ثالثاً : تفتح الحرف الثاني إن لم يكن مفتوحاً لأن الكلمة بعد الحذف المذكور أصبحت ثلاثة ، ولقد مر بك قريباً أن الثلاثي المكسور الوسط يجب فتح وسطه عند النسب رابعاً : تقلب الباء الثانية ألفاً فواوا ، سواء أكان أصلها الواو كعلى أم الباء كفني . وتفتح الثاني إن كان مكسوراً وتقلب الثانية واوا دون نظر إلى أي اعتبار آخر . ولا يعزب عنك أن وزن المنسوب في هذا النوع دائماً يخالف وزن المنسوب إليه لأنك قد حذفت من المنسوب إليه : فتحية أصل وزنها تفعيلة وتحتها المنسوب وزنه (تقليل) ، لأن الباء الأولى التي كانت عيناً قد حذفت عند النسب - وزن غنى فعال ، لأن الباء المحذوفة كانت ياء فعيل وهكذا . وسبب التغيير في المنتهي بهذه الباء : أنك لو لم تحذف لاجتمع في آخر الكلمة أربع ياءات مع كسر ما قبل ياء النسب وربما كان هناك كسرة أخرى كما هي على وتحوه ، وذلك ثقل مفرط في البناء القريب من الثلاثي ، إذ لم يزد عليه إلا حرف مد ، فلهذا تخلصوا بحذف الباء الأولى . ولقوه هذا السبب لم يبالوا بالفرق بين المذكر والمؤنث ، إلا ترى أنك تقول في النسب إلى على وعلىة : علوى - وإلى غنى وغنية : عنوى . الباء المشددة المسبوقة بثلاثة أحقر فصاعداً إذا كان المنسوب إليه منتهياً بباء مشددة مسبوقة بثلاثة أحقر فصاعداً فالواجب حذفها عند النسب ووضع ياء النسب مكانها سواء أكانت زائدة نحو كرسى أم للنسب كشافعي ، أم إداحهما أصلية ، والأخرى زائدة كما في مرمي ومرضي ومرني ونحوها . فتقول في النسب إلى المذكورات : كثر سبي وشافعي ومربي ومرضى ومرتي ، فيتحدد لفظ المنسوب والمنسوب إليه كما ترى ، والقرائن ترشدك إلى معرفة المنسوب من المنسوب إليه . وجوز بعض الصرفين فيما إذا كانت إحدى الباءين أصلية والأخرى زائدة كمرمي ومرضى حذف الزائدة وقلب الثانية وواوا احتراماً لها لأصالتها ، فيجوز عنده أن تقول في النسب إلى مرضى : مرضوى . وإلى مرئى مرأوى ولكن الارجح والذي عليه جمهرة الصرفين هو الرأى الأول ، وأما إذا كانت إحدى الباردين زائدة والأخرى أصلية . نحو مرضى ومرمى اسمى مفعول رضى ورمى فالميزان حتماً يتغير لأنك عند النسب ستحذف الباء المشددة وبعضها أصلى فينقص هذا الأصل في المنسوب فمرضى قبل النسب بزنة مفعول وبعد منعي لأن اللام قد حذفت مع الواو مفعول إذا كان المنسوب إليه يوازن فعيلة بفتح الفاء وكسر العين أو فعولة بفتح الفاء وجب عند النسب أن تتبع الآتي : شرطين : 1 - أن تكون العين صحيحة 2 - أن تكون العين غير مضعفة أعني لا تكون العين واللام مثلين . ثالثاً - نفتح العين في فعيلة لأنها بعد الحذف صارت ثلاثة مكسورة الوسط وتفتحها في فعولة أيضاً لكن بالحمل على فعيلة . هذه هي الأعمال التي تلاحظ عند النسب إلى موازن هاتين الصيغتين . والجدول الآتي يبين لك طريقة النسب إلى هذا الصنف عملياً : كتبية كتبية المنسوب إليه المنسوب تغييرات النسب حذفنا التاء والباء لوجود الشرطين وفتحنا العين رعشوفة حذفنا التاء والواو لوجود الشرطين وفتحنا العين المضمومة . عزيزة عزيزى حذفنا التاء ولم نحذف الباء الفواث شرط عدم التضييف . ملولة ملولي حذفنا التاء فقط ولم نحذف الواو لأن العين واللام من جنس واحد طويل طويلاً بحذف التاء فقط لاعتلال العين بوعة يوعي بحذف التاء فقط لاعتلال العين وإنما اشتربطا في حذف الواو والباء من فعيلة وفعولة صحة العين . لأنك لو حذفت مع اعتلالها . فقلت طولي وبمعني في طويلة وبموعة لوجب قلب العين ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها . وهذا يبعد الكلمة عن أصلها . وإن لم تقلب ارتكبت مخالفة القانون الصرفي ، وكلا الأمرين غير جائز ، فلهذا لم يحذفوا إلا إذا صحت العين . واشترطوا أيضاً لوجوب الحذف عدم تضييف العين أعني لا تكون العين واللام من جنس واحد ، لوجب إما الإدغام فتبعد الكلمة عن أصلها وإما عدم الإدغام فتنتقل الكلمة ، وبهذا تعلم سر الاشتراط . فعيلة بضم الفاء 2 إذا كان المنسوب إليه يوازن فعيلة مضمومة العاء ، وجب عند النسب إليه حذف تاء التأنيث كما هو عام في جميع باب النسب : ثم حذف الباء إذا تحقق لك شرط واحد وهو عدم التضييف فتقول في النسب إلى عتبية وبنينة وتويرة ولوبرة : مُقْسِي ، وَبُنِي ، وتقول في هريرة ومدينة : هُرِيرِي وَهَنِينِي : بحذف الناء فقط . وأما الباء فتبقى لفقدان شرط حذفها لأن العين مضعفة : أعني هي واللام من جنس واحد . والسر في اشتراط هذا الشرط للحذف ، وإنما لم يشترطوا هنا لوجوب الحذف صحة العين كما اشتربطوا هنا لأنه لا محظوظ هنا . لضم الفاء فلم يتغير قلب العين المعتلة ألفاً .

ذكر الصيغ الثلاث فعيل وفعيل وفعول : أما مذكر فعيلة وفعيلة ، فإن كان صحيح اللام كرغيف وهذيل . فلا تغيير فيه عند النسب وينسب إليه كما هو . فتقول : رَعْيْنِي ، وهذيل : لأنهم أرادوا أن يفرقوا بين المذكر والمؤنث فحذفوا حرف العلة من المؤنث قصداً للفرق مع حصول التخفيف وأبقوه في المذكر ، لأن الثقل ضئيل بحيث يتحمل . وإنما جعل المؤنث محل الفرق ، لأن المذكر أول والمؤنث ثان فهو إذن الذي دعانا إلى الفرق . فلامهما ستكون ياء على كل حال لأنها إن كانت واواً كما هي على وأبي تصغير (أب) فستقلب ياء لاجتماعها مع الباء الساكنة وإذا كانت ياء فستندغم فيها الباء قبلها . كفتي وظهي تصغير (ظبي) وبذلك يكون حكمها

قد تقدم في الياء المشددة المسبوقة بحروفين : مذكر فعولة أما مذكر فعولة فلا يتغير عند النسب إذا كان صيغ اللام نحو : كرسول أو معتلها بالواو . كعدو " . فتقول في النسب اليهما : كرسولي وعدوى دون تغيير . فأما إذا كان معتل اللام بالياء . فلا بد من أن تقلب واو فعول حينئذ باء لاجتماعها مع الياء وسبقها بالسكون كيفي . فحكمه حكم المنتهي بباء مشددة مسبوقة بحروفين .

المنسوب إليه الذي قبل آخره الصحيح باء مشددة مكسورة ، النسب إليه ، حذف ثانيتها المكسورة على أي بنية كان نحو : سيد ، هين ، مبين (اسم فاعل بين) ومهيم اسم فاعل (هيمه الحب) أي صيره هائما . فتقول في النسب إلى الأسماء المذكورة في سيد سيندي وفي هين هيئي : وفي مبين . مبني وفي مهيم مهيدي . أما إذا كانت الياء المشددة مفتوحة نحو مبين (اسم مفول بين) ومنهم (اسم مفعول هيم) فالواجب عدم الحذف لعدم الثقل ، وعلى ذلك تقول في النسب اليهما مبني ومهيمي . بلا حذف . ولما لم يستطع التصرف في باء النسب ولا في الكسرة قبلها للتزامهما في النسب ولا في الياء الساكنة لزيادة الثقل تعينت الثانية المكسورة للحذف وقد قالوا في الكسرة إلى طيء بزنة ، فعل قبيلة (طائي) وهو شاذ ، ويحتمل أن يكون الشذوذ فيها من جهة النسب . بأن يكونوا قد حذفوا الياء الساكنة للنسبة على غير القياس وقالوا طيببي . ثم فتحت الياء كا في نمر ، ثم قلب ألفا لتحركها وافتتاح ما قبلها فصار إلى طائي . ولا يعزب عنك أن المنسوب إليه يخالف المنسوب في الوزن إذ لم يبق على حاله فسيد بزنة فيعمل وسيدي بزنه فيلي لأن الياء المحذوفة منه صادف أن كانت عينا ، المنسوب إليه المقصور فإما أن تكون ثلاثة ، وإما أن تكون رابعة ، وإنما أن تكون خامسة فأكثر ، وكل صنف منها حكم خاص عند النسب إلى المنتهي بها الشرح الآتي : الألف الثالثة المنسوب إليه المنتهي بألف ثلاثة ، يجب عند النسب إليه قلب ألفه واوا سواء وكانت منقلبة عن الواو كعصا ورحا ، أم عن الياء نحو فتى وهدى أم كانت أصلية كما إذا سميت بمني ولدى فتقول في النسب إلى الأسماء المذكورة عصري ورحوى وفتوى وهدوى ومَتَّوى ولَدَوى . وإنما قلبت هذه الألف لا لتقائها ساكنة مع باء النسب ، ولم تحذف خشية الإجحاف بالبنية الثلاثية واحتيرت الواو ، لأنها قبل باء النسب أنساب من الياء قبلها للتغاير . وإنما لم تقلب الواو في المنسوب ألفا مع تحركها وافتتاح ما قبلها لأن باء النسب تكف اللام عن الاعلال ، ١) منقلبة عن أصل كاعلى وأهمي ٤) للتأنيث مع سكون الثاني نحو : حبلى . مع تحركه : نحو حيدى : جمزى ، وهذا حكم هذه الأنواع كلها . أما الثلاثة الأولى : فالأشهر فيها والأجدود قلب الألف واوا . ولم يحذفوها احتراماً المنقلب عن أصل . والذى في مقاولة الأصل . أعلى وأعمى وأرطوى وذُفَرَوى وَكَلْوى وَحَتَّوى . وأما النوع الرابع فالأشهر فيه إن سكن ثانية حذف الألف للنسبة لأنه إذا اضطر إلى تغيير العلامة فالأولى بها الحذف ، ونحن مضطرون للتغيير للتقاءها ساكنة مع باء النسب ، فكان حذفها أولى ، وعلى ذلك تقول في النسب إلى حبلى . حبالي ، وهذا الذي ذكرناه هو الأشهر والأجدود ، ويجوز أن تشبه الأنواع الثلاثة الأولى والتي للتأنيث فتحذف الألف منها عند النسب أيضاً كما يجوز أن تشبه التي للتأنيث المذكورة بها فتقلب ألف التأنيث واواً للنسب . ويجوز أيضاً أن تشبه ألف التأنيث المقصورة في حبلى وأمثالها بألف التأنيث الممدودة كما في صحراء فتزيد ألفا قبل الواو المنقلبة عن الألف ويجوز تشبيهه الثلاثة الأولى بألف التأنيث الممدودة أيضاً بواسطة شبهاها بالمقصورة .

فيكون في الألف المقصورة الرابعة باقسامها الأربع ثلاثة أوجه عند النسب بعضها أولى من بعض وكلها جائزه ونحن نرتبتها لك ترتيباً تنازلياً في الجدول الآن : المنسوب إليه المنسوب أعلى نوع الألف أعلى . أغلي . أعلى أرطوى أرطوى . في مقاولة أصل لأنها الالحاق حتى . حناوى أصلية غير منقلبة حبلى . حبلاوى . حبلاوى للتأنيث وسكن الثاني حتى ملا ينصرف إلا ترى أن الثلاثي المؤنث إن سكن ثانية كهدج جاز صرفه ومنعه ، وبذلك تكون الألف الرابعة التي للتأنيث وتحرك ثاني ماهي فيه كانها خامسة ، الألف الخامسة حذفها عند النسب ، أم للتأنيث كبارى أم للإلحاق حبركي ، لأن الكلمة يتزايد ثقلها بتزايد حروفها فتقول في النسب إلى المذكورة مصطفى ومستدعى وقبترى ، حبارى ، حبركي . المنسوب إليه المنقوص إذا كان المنسوب إليه منتهياً بباء قبلها كسرة . وإنما أن تكون رابعة ، وإنما أن تكون خامسة فأكثر . وكل صنف منها حكم خاص عند النسب إلى المنتهي بها تتعرفه من التفصيل الآتي : إذا كان المنسوب إليه منتهياً بباء ثلاثة قبلها كسرة نحو العمى والشجي وجب عند النسب إليه قلبها واوا . وترتيب هذا التغيير هكذا ، يفتح الوسط المكسور فتقلب الياء ألفاً ثم واوا لبقاء النسب . وإنما قلبت هذه الياء واوا لاستثنائه اليآت مع كسر ما قبل أولها وقد عرفت أنهم يستريحون إلى الواو قبل باء النسب من الياء قبلها الياء الرابعة وإذا كانوا يجوزون حذف الألف الأصلية والمنقلبة رابعة كما ذكرنا مع خفتها فحق الياء مع ثقلها . هذا مذهب سيبويه أما المبرد ، الياء الخامسة فأكثر إذا كان آخر المنسوب إليه باء خامسة فأكثر مكسور ما قبلها فالواجب حذفها للنسب قوله واحداً ، لأن الألف وهي أخف منها تحذف خامسة فأكثر . فأولى الباء لزيادة ثقلها ،